الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

هيئة الأمم المتحدة للمرأة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

UNDP

المصفوفة القُطرية 2024
جمهورية مصر العربية

تتبنى المصفوفة القطرية وتلتزم معايير الترميز التي تم اعتمادها في مبادرة المساواة بين الجنسين والقانون.

الإطار العام للدولة

هل صدّق البلد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)؟ وهل أبدى أي تحفظات على تنفيذ بنود الاتفاقية؟

صادقت مصر على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1981 مع التحفظ على المواد 2 و16 و29(2).

هل يشير الدستور إلى المساواة بين الجنسين وعدم التمييز ضد المرأة؟

يضم دستور مصر أكثر من 20 مادة تتناول حقوق المرأة، منها ما يضمن تكافؤ الفرص لها، ويمنع التمييز ضدها، ويحميها من كل أشكال العنف، ويحرص على تمكينها، ويكفل الرعاية للنساء والفتيات في مختلف مراحل حياتهن.

إذا كان القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

لا يشكل القانون العرفي مصدراً شرعياً للقانون بموجب الدستور، إذ لا يتضمن هذا الأخير أي نص أو إشارة أو ذكر لكيفية التعامل مع العرف. بالمثل، لا يحدد القانون الولاية المنوطة بنُظُم العدالة غير الرسمية واختصاصها القضائي. ومع ذلك، تناولت بعض القوانين المحلية مسألة العرف. فوفقاً للمادة 1 من القانون المدني، إذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه يحكم القاضي بمقتضى العرف ومبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

إذا كان قانون الأحوال الشخصية مصدراً قانونياً يعتدّ به بموجب الدستور، فما هي صلاحيته إذا كان ينتهك الأحكام الدستورية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو بعدم التمييز ضد المرأة؟

المساواة بين الجنسين التزام دستوري في حدود أحكام الدستور الذي يجعل من مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. ويُعمل بالشريعة الإسلامية في النظام القانوني المصري حيث تنظّم الشريعة الإسلامية حصراً كل ما يتصل بالأحوال الشخصية، مثل جميع المعاملات المتعلقة بالزواج والطلاق والميراث. وبالمثل، فإنّ مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود هي المصدر الرئيسي للتشريعات المنظّمة لأحوالهم الشخصية، وشؤونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية.

هل تحدّد القوانين المحلية بوضوح ولاية واختصاص نُظُم العدالة غير الرسمية حيثما وجدت، من حيث إنفاذها القوانين الرسمية وغير الرسمية الواجب اتساقها مع المعايير الدولية، بما في ذلك عدم التمييز؟

لا يحدّد الدستور أو القانون صلاحيات وسلطات أنظمة العدالة غير الرسمية.

هل من قانون مناهض للتمييز يحظّر التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة؟

تتناول المادة 53 من الدستور أشكال التمييز المحظورة (بما في ذلك التمييز على أساس الجنس)، وتضيف آلية تنفيذية لمواجهة التمييز عبر إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض. وتلتزم الدولة باتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، بما فيها التمييز ضد المرأة. غير أن المادة 53 لا تأتي على ذكر التمييز غير المباشر.

هل وضِعت خطة عمل أو سياسة وطنية من أجل التصدي للعنف ضد النساء والفتيات تشرف عليها آلية وطنية مكلّفة رصد التنفيذ واستعراضه؟

في عام 2015، وافق مجلس الوزراء على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة. والمجلس القومي للمرأة هو الجهة المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية ومراقبتها.

هل رصدت الهيئات الحكومية تعهدات في الميزانية لتنفيذ التشريعات المناهضة للعنف ضد النساء والفتيات عبر إلزام الحكومة بتوفير ميزانية أو تخصيص الأموال بغية تنفيذ البرامج أو الأنشطة ذات الصلة؟

ليس هناك تعهدات في الميزانية لإنفاذ التشريعات المتصلة بمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

هل هناك حالياً استراتيجية أو خطة عمل وطنية تتضمن تدابير تكفل وصول الجميع على قدم المساواة إلى كافة المعلومات والخدمات والسلع المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، وهل خُصّصت موارد الميزانية والموارد البشرية والإدارية لتنفيذها؟

لا تتضمن الاستراتيجية القومية للسكان ولا الاستراتيجية القومية للأمومة والطفولة ميزانية مخصصة لهذه الغاية. وبالرغم من أن قانون الصحة الشامل يتناول تأمين الرعاية الصحية وتخصيص ميزانية لها، إلا أنه لا يتناول الصحة الجنسية والصحة الإنجابية.

هل هناك قوانين تشترط صراحةً إنتاج و/أو نشر الإحصاءات المصنّفة حسب نوع الجنس؟

لم تعتمد مصر أي تشريع يشير إلى الإحصاءات المتعلقة بالجنسين.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل الجنائية؟

جاء في المادة 64 من القانون رقم 17 لسنة 1983 بشأن إصدار قانون المحاماة أنه "على المحامي تقديم المساعدات القضائية للمواطنين غير القادرين وغيرهم في الحالات التي ينص عليها هذا القانون، وعليه أن يؤدي واجبه عمن يندب للدفاع عنه بنفس العناية التي يبذلها إذا كان موكلا". وتفصّل المواد من 93 إلى 97 من القانون ذاته أحكام المساعدات القضائية التي تشمل رفع الدعاوى والحضور فيها وفي تحقيقات النيابة العامة، وإعطاء المشورة القانونية وصياغة العقود، حيث يندب مجلس النقابة الفرعية محامياً للحضور عن المواطن الذي يتقرر إعفاؤه من الرسوم القضائية لإعساره.

هل المعونة القانونية مكفولة في المسائل المدنية/الأسرية؟

إن قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية رقم 1 لسنة 2000 ينص في المادة 3 منه على ما يلي: "لا يلزم توقيع محام على صحف دعاوى الأحوال الشخصية أمام المحكمة الجزئية، فإذا رفعت الدعوى بغير توقيع محام على صحيفتها كان للمحكمة عند الضرورة أن تندب محامياً للدفاع عن المدعى. ويحدد الحكم الصادر في الدعوى أتعاباً للمحامي المنتدب تتحملها الخزانة العامة، وذلك دون إخلال بالتزام مجالس النفقات الفرعية بتقديم المساعدات القضائية على النحو المنصوص عليه في القانون رقم 17 لسنة 1983 بشأن إصدار قانون المحاماة".

الأهلية القانونية والحياة العامة

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في طلب الحصول على جواز سفر؟

ألغى القضاء جميع القيود التي كانت مفروضة على حصول المرأة على جواز سفر خاص بها.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الحصول على بطاقة هوية؟

لا يوجد تمييز ضد المرأة في الحصول على بطاقة هوية.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل المدنية؟

تتمتع المرأة بحقوق متساوية في إقامة الدعوى في الشؤون المدنية، حيث ينص القانون على أن حق رفع الدعوى أمام المحاكم هو لكل من له الأهلية والمصلحة في أدائها. ولا يُطلب من النساء الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية أو الأزواج أو أفراد الأسرة الآخرين قبل الشروع في الإجراءات القانونية في الأمور المدنية. وبالإضافة إلى ذلك، يحق لكل شخص إبرام العقود والاتفاقيات وتحمل المسؤوليات المدنية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

هل يتعيّن على المرأة الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية، ومن زوجها وغيره من أفراد الأسرة، قبل الشروع في الإجراءات القانونية في المسائل الشخصية/الأسرية؟

لا يُطلب من النساء الحصول على إذن من السلطات القضائية أو الإدارية أو الأزواج أو أفراد الأسرة الآخرين قبل الشروع في الإجراءات القانونية في الشؤون العائلية/الشخصية.

هل لشهادة المرأة الوزن الثبوتي نفسه أمام المحكمة أسوةً بشهادة الرجل؟

في الممارسة وفي قضايا الأحوال الشخصية، تأخذ السلطات القضائية بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تنصّ على أن شهادة المرأة تساوي نصف شهادة الرجل. وفي حين لا تتناول أي مادة محددة هذه المسألة، تُطبّق مبادئ الشريعة الإسلامية استناداً إلى الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المدني.

هل يمكن للمرأة أن تبرم عقداً أسوةً بالرجل؟

لم يحدد قانون العمل شروطاً لإبرام المرأة العقود.

هل يجيز القانون للمرأة تسجيل الأعمال التجارية أسوةً بالرجل؟

القانون التجاري محايد ولم يتناول أي شروط لممارسة المرأة الأعمال التجارية. وينظم الفصل الثاني من قانون التجارة أهلية ممارسة التجارة. ولا يوجد نص قانوني خاص يقيد حق المرأة المصرية، ولكن هناك أحكام تمييزية تطال المرأة الأجنبية على النحو التالي: "أهلية المرأة المتزوجة لمزاولة الأعمال التجارية ينظمها قانون الدولة التي تنتمي إليها جنسيتها".

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الممتلكات واستعمالها والتصرف فيها؟

يتعامل المشرّع مع حق الملكية في المادة 802 وما بعدها من القانون المدني الذي يتبنى محايدة بين الجنسين تؤكد على الحق في الملكية. وللمالك الحق في استخدام ممتلكاته والاستفادة منها والتصرف فيها على النحو المنصوص عليه في القانون الذي لا يفرض أي قيود على حق المرأة في الملكية في أي مكان. وللمرأة مسؤوليات مالية مستقلة وهي تمارس جميع حقوقها في التملك.

هل تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية في تولي المناصب العامة والسياسية وفي الوصول إليها (في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)؟

ينصّ الدستور على أن الدولة تلتزم بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، بدون تمييز. كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها.

هل تخصَّص للمرأة حصص (مقاعد مخصصة) في مقاعد البرلمان الوطني؟

تكفل المادة 180 من الدستور ربع عدد المقاعد للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة. ويُشكَّل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضواً، على أن يُخصص للمرأة ما لا يقل عن ربع إجمالي عدد المقاعد (25 في المائة)، طبقاً للمادة 102 من الدستور المعدّل عام 2019.

هل من قانون يحظر صراحةً العنف ضد المرأة في السياسة والانتخابات؟

تنص القوانين المنظمة لممارسة الحقوق السياسية والانتخابات على أن أي نوع من أنواع العنف أو التهديد أو القوة يعاقب عليه بالسجن والغرامات. ويحظر القانون رقم 2 لسنة 2021 الخاص باللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ في المادتين 247 و248 استخدام العنف داخل مجلس الشيوخ أو التأثير على حرية التعبير ويفرض جزاءات عند الإخلال بالمسؤولية الجنائية والمدنية. ولكن ما من قانون خاص يُعنى بالعنف السياسي ضد النساء.

الحماية من العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف البدني؟

لا يوجد قانون يتعلق بالعنف الأسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف الجنسي؟

لا يوجد قانون يتعلق بالعنف الأسري.

هل هناك تشريع متعلق بالعنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف النفسي/العاطفي؟

لا يوجد قانون يتعلق بالعنف الأسري.

هل هناك تشريع بشأن العنف الأسري يشمل كافة أشكال العنف المالي/الاقتصادي؟

لا يوجد قانون يتعلق بالعنف الأسري.

هل تتاح أوامر حماية جنائية ومدنية لضحايا العنف تتأتى عن انتهاكها عواقب قانونية (يعتبر انتهاكها جريمة)؟

لا توجد أي أحكام قانونية خاصة بأوامر الحماية لضحايا العنف. غير أن الدولة المصرية اتخذت عدداً من الإجراءات لحماية المرأة من العنف، بما فيها إنشاء مكاتب الشكاوى وتشغيل الملاجئ.

هل يجيز القانون الظروف المخففة في جرائم قتل الإناث؟

ينصّ قانون العقوبات على أن من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يستفيد من عقوبة مخففة مقارنة بالعقوبة المفروضة على أنواع القتل الأخرى.

هل يجرّم القانون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في حال ممارسته؟

في عام 2021، عدّلت مصر قانون العقوبات فأضافت المادة 242 مكرر التي تجرّم بشكل

صريح ختان الإناث الذي يُمارَس من دون مبرر طبي، وتعاقب عليه "بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تتجاوز سبع سنوات".

هل يجرّم القانون فعل الزنا؟

جُرّم القانون الزنا لكنه يميّز بين المرأة والرجل فيما يتعلق بالعقوبات ومكان وقوع الجريمة. فالمرأة المتزوجة التي ثبت زناها، سواء في منزل الزوجية أو خارجه، يحكم عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين. أما كل زوج زنا – في منزل الزوجية حصراً – فيجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر.

هل يجرّم القانون الاغتصاب الزوجي؟

لا ينصّ قانون العقوبات على الاغتصاب الزوجي (مواقعة الزوج لزوجته بدون رضاها).

هل يتضمن القانون تبرئة الجاني إذا تزوج ضحيته؟

ألغيت المادة 291 من قانون العقوبات عام 1999 التي كانت تنص على أنه لا عقوبة على المغتصب الذي يتزوج من الضحية.

هل تجرّم القوانين فعل الاغتصاب على أساس عدم الرضا، بدون اشتراط إثبات استعمال القوة البدنية أو الإيلاج؟

يعرّف القانون جريمة الاغتصاب على أنها جريمة تقوم على عدم الرضا وتستوجب إثباتاً بالإكراه المادي (ارتكاب فعل من أفعال القوة على جسد المرأة) أو الإيلاج. ومن أركان جريمة الاغتصاب في القانون المصري، وفقاً لتفسير المادة 267 من قانون العقوبات، هو الاتصال الجنسي الكامل. ويعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد من واقع أنثى بغير رضاها.

هل يُعرَّف التحرش الجنسي في أي تشريع؟

عُدّل قانون العقوبات لتجريم التحرش الجنسي وعرّف مفهوم التحرش الجنسي للمرة الأولى عام 2014. ويعاقب القانون التحرش الجنسي اللفظي والجسدي والسلوكي عبر الهاتف والإنترنت.

هل هناك نصّ في القانون يجرّم العنف في الفضاء الإلكتروني ضد النساء والفتيات؟

عُدلت المادتان 306(أ) و306(ب) من قانون العقوبات في القانون 141 لسنة 2021 لتشديد العقوبة وتوسيع مفهوم التحرش الجنسي بعد تعديل طرأ عام 2014. وبات القانون يعاقب التحرش الجنسي اللفظي والجسدي والسلوكي عبر الهاتف والإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، صدر القانون رقم 175 لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات باعتباره أول تشريع مصري يتطرق إلى الجرائم التي تحدث عبر الإنترنت. ويتناول القانون كافة الجرائم الإلكترونية ويعاقب على الجرائم التي تمس حرمة الحياة الخاصة.

هل يجرَّم الاشتغال بالجنس والبغاء؟

يُعدّ الاشتغال بالجنس جريمة بموجب قانون مكافحة الدعارة الذي يعاقب الممارسة الاعتيادية للفجور أو الدعارة بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات.

هل هناك أحكام شاملة (عقابية وحمائية ووقائية) بشأن الاتجار بالبشر في أي قانون؟

في العام 2007، أعدت اللجنة الوطنية لتنسيق مكافحة الاتجار بالبشر التابعة لمجلس الوزراء القانون رقم 64 لسنة 2010 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر. ويفرض القانون عقوبات بالسجن تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة، بالإضافة إلى غرامة مالية. وينصّ القانون أيضاً على حماية المجني عليهم وإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع. كذلك، وُضعت استراتيجية وطنية شاملة للتصدي لجريمة الاتجار بالبشر.

ويحظر الدستور المصري لسنة 2014 الاتجار بالجنس والعمل القسري والاستغلال الجنسي للأطفال، ويحظر قانون الطفل الاتجار بالجنس والعمل القسري للأطفال.

العمل والمنافع الاقتصادية

هل يفرض القانون عدم التمييز ضد المرأة في العمل؟

وفقاً للمادة 11 من الدستور، تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية عملاً بأحكام الدستور. ويتناول قانون العمل موضوع التمييز في باب الحوافز فقط، ولا يحتوي على أي نص خاص بشأن حظر التمييز على أساس الجنس.

هل يفرض القانون المساواة في الأجر عن العمل نفسه الذي يؤديه الرجل؟

يحظر قانون العمل التمييز على أساس الجنس في دفع الأجور.

هل يفرض القانون الأجر المتساوي في العمل ذي القيمة المتساوية؟

يحظّر التمييز في الأجر بوصفه قاعدة عامة، ولكن لا يتناول القانون مسألة الأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة.

هل يجيز القانون للمرأة أداء الوظائف نفسها التي يؤديها الرجل؟

بموجب القرار رقم 43 لسنة 2021، عدلت وزارة القوى العاملة استثناءات المادة الخاصة بعدم "جواز تشغيل النساء في العمل تحت سطح الأرض في المناجم والمحاجر أياً كان نوعها، وكافة الأعمال المتعلقة باستخراج المعادن والأحجار من باطن الأرض"، حيث ربطت وزارة القوى العاملة هذا التقييد بعدد من الشروط منها حظر تشغيل النساء خلال فترات الحمل والرضاعة المقررة قانوناً (المادة 3) إلا في الأعمال الإدارية والإشرافية (المادة 4) وتوافر كافة اشتراطات السلامة والصحة المدنية (المادة 5). وبات يجوز للجهة الإدارية غلق المنشأة كلياً أو جزئياً في حال عدم التزامها اتخاذ الاحتياطات والاشتراطات المقررة. ولم يتم إلغاء الاستثناءات كلها.

هل يجيز القانون للمرأة العمل خلال ساعات الليل أسوةً بالرجل؟

أسهم قرار وزارة القوى العاملة رقم 44 لسنة 2021 بشأن تنظيم تشغيل النساء ليلاً في تخفيف القيود المفروضة على تشغيل النساء ليلاً. وأجاز للنساء، بناءً على طلبهن، العمل أثناء فترات الليل شرط اتخاذ التدابير اللازمة لحماية صحتهن ومساعدتهن في أداء مسؤولياتهن العائلية (المادة 1). وأوضح القرار عدداً من الالتزامات الواجبة على صاحب العمل، منها توفير عمل نهاري بديل (المادة 2)، وتوفير وسائل نقل للعاملين أثناء فترات الليل، وتوفير النقل الآمن للنساء العاملات (المادة 6)، وعدم جواز تشغيل النساء ليلاً خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة التي تسبق الوضع (المادة 7). واشترطت المادة 8 على صاحب العمل الحصول على موافقة مكتوبة بتشغيل النساء ليلاً في الأحوال التي يجوز فيها ذلك.

هل تميّز القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية (قوانين العمل، وقوانين التقاعد المدني، وغيرها من القوانين) بين الرجل والمرأة من حيث سن التقاعد؟

وفقاً للمادتين 40 و41 من التأمينات الاجتماعية والمعاشات، للنساء والرجال سن التقاعد نفسها.

هل تضمن القوانين الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية حقوقاً متساوية للرجال والنساء في منح أزواجهم معاشاتهم التقاعدية؟

تنص التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والخدمة المدنية على المساواة بين الجنسين في حق تحويل المعاشات إلى الزوج/الزوجة.

هل يحظّر القانون الفصل في أثناء فترة الحمل وإجازة الأمومة؟

يحظر قانون العمل على أصحاب العمل فصل المرأة بسبب حملها.

هل ينصّ القانون على إجازة وضع ترقى إلى المعيار الذي حدّدته منظمة العمل الدولية بأربعة عشر أسبوعاً؟

يحق للمرأة العاملة الحصول على إجازة وضع مدفوعة الأجر لمدة 90 يوماً في القطاع الخاص و120 يوماً في القطاع العام. ولا تُمنح إجازة الوضع أكثر من مرتين طوال فترة خدمة العاملة.

هل ينصّ القانون على إجازة أبوة مدفوعة الأجر؟

تنظم المواد من 91 إلى 94 من قانون العمل إجازة الوضع ولا تتناول إجازة الأبوة.

هل تتيح الدولة دُور رعاية الأطفال أو تدعمها؟

وفقاً للمادة 96 من قانون العمل، يجب على صاحب العمل الذي يوظف مائة عاملة فأكثر أن ينشئ داراً للحضانة، ولكن قانون الخدمة العامة لا يعالج هذه المسألة.

هل تتناول التشريعات التحرش الجنسي في مكان العمل؟

لا يتناول قانون العمل التحرش الجنسي، ولكن في عام 2021، أُدخلت تعديلات على المواد المتعلقة بالتحرش الجنسي في قانون العقوبات من حيث تغليظ العقوبة إلى السجن سبع سنوات في حال ارتكبها من كان له أي سلطة وظيفية، وهو ما يشمل حالات التحرش من الرؤساء أو الزملاء في العمل حتى وإن تم التحرش خارج مكان العمل.

هل هناك أحكام تجيز الدعاوى/سُبُل الانتصاف المدنية فيما يتعلق بالتحرش الجنسي في مكان العمل؟

لا ينص القانون صراحة على سُبُل الانتصاف المدني في حالات الاعتداء الجنسي والتحرش في العمل. ولكن، ومن خلال اتخاذ إجراءات جنائية، يمكن تقديم الدعوى المدنية التي تسعى إلى الحصول على تعويض.

هل يؤمّن قانون العمل الحماية للعمال المنزليين؟

يستثني قانون العمل عاملات المنازل من أحكامه.

هل هناك هيئة رسمية يمكنها تلقي الشكاوى المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في العمل؟

أنشأت وزارة القوى العاملة عام 2019 أول وحدة للمساواة عُممت على كافة المديريات. وتهدف الوحدة الى دعم وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز فرص المرأة وتنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالقضاء على التمييز ضدها. وتتوفر للوحدة منافذ جاهزة لاستقبال شكاوى النساء والتعامل معهن بتوعيتهن على مواد القانون ذات الصلة وتوضيحها.

المسائل الأسرية (الأحوال الشخصية)

هل سن الثامنة عشرة هي الحد الأدنى للزواج، بدون استثناءات قانونية، بالنسبة إلى النساء والرجال؟

حدد قانون الطفل رقم 126 لسنة 2008 الحد الأدنى لسن الزواج بالثامنة عشرة. والمادة 31 مكرر من قانون الأحوال المدنية لسنة 2008 تنص على أنه لا يجوز توثيق عقد الزواج لمن لم يبلغ من الجنسين ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة. ويعاقَب تأديبياً كل من وثّق زواجاً خلافاً للمادة. ولا يوجد نص صريح في قانون الأحوال الشخصية يحدد سن الزواج بالثامنة عشرة.

هل الزواج دون السن القانونية باطل أو قابل للإبطال؟

لا تشمل أحكام إبطال الزواج السن القانونية. وبالرغم من أن العقود التي تتم خارج النطاق الرسمي لا ينظر فيها أمام القضاء لأنها تخالف أحكام القوانين المنظمة لها، إلا أنه في حالة إثبات تسجيل عقد الزواج دون الثامنة عشرة يتم اعتبار ذلك جريمة تزوير يعاقب عليها القانون. وبالتالي يتسم العقد بهذه الصفة التي يمكن أن تؤدي إلى إبطاله.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الزواج (أي الموافقة) والشروع في الطلاق؟

لا تتمتع المرأة بحقوق متساوية في الزواج والطلاق. وللرجل وحده الحق في فسخ الزواج من دون اللجوء إلى المحكمة. وتتاح للنساء أنواع محدودة من الطلاق التي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال المحكمة.

هل يحظّر القانون تعدّد الزوجات؟

تعدد الزوجات مسموح به بموجب قانون الأحوال الشخصية للمسلمين.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الولاية القانونية على الأطفال في أثناء الزواج وبعده؟

الأب هو الولي على الأبناء حتى لو كانت الحضانة للأم، باستثناء القرارات المتعلقة بالتعليم التي هي مسؤولية الولي الحاضن.

هل يمنح القانون النساء والرجال حقوقاً متساوية في حضانة أطفالهم؟

بعد الطلاق، تحتفظ المرأة بالوصاية على الأطفال حتى بلوغهم الخامسة عشرة. ويمكن تمديدها إلى أن يبلغ الأطفال الحادية والعشرين أو حتى استكمال المراحل التعليمية (أو الزواج في حالة الفتيات). وبعد أن يبلغ الطفل الخامسة عشرة يمكن له أن يختار العيش مع الأم أو الأب.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار مكان الإقامة؟

إن نفقة الزوجة إلزامية على زوجها. وتشمل النفقة المأكل والملبس والمسكن والنفقات الطبية وغير ذلك من الأمور المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للمادة 11 مكرر من قانون 100 لسنة 1985 بشأن تعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية، إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع. وتعتبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إياها للعودة بإعلان على يد محضر لشخصها أو من ينوب عنها، وعليه أن يبين في هذا الإعلان المسكن.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في اختيار المهنة؟

لا تُفرض أي قيود قانونية على المرأة فيما يتعلق باختيار المهن.

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها، بما في ذلك بعد الطلاق؟

لا يوجد تمييز بحق النساء في حيازة الملكية الزوجية واستعمالها والتصرف فيها .

هل للمرأة والرجل حقوق متساوية في الميراث، حيثما ينصّ القانون على تلك الحقوق؟

كان لتعديل قانون المواريث (قانون رقم 219 لسنة 2017) بفرض عقوبات أكثر صرامة على كل من امتنع عمداً عن تسليم أحد الورثة نصيبه الشرعي من الميراث، أو حجب سنداً يؤكد نصيباً لوارث، أثر بالغ على المرأة. وبموجب قانون المواريث رقم 77 لعام 1943، يتبع جميع المواطنون قانون التوارث بين المسلمين الذي ينص على حق المرأة في الميراث. ولكن في كثير من الحالات، تحصل الابنة على نصف المبلغ الذي يحصل عليه الابن بناءً على المادة 3 من الدستور. ويمكن لغير المسلمين أن يطلبوا من المحكمة إنفاذ قوانين الميراث التابعة لدينهم. وقد منحت محاكم عديدة حقوقاً متساوية في الميراث للرجال والنساء المسيحيين. ومع ذلك، يتم النظر في هذه الحالات كل على حدة.

هل هناك محاكم مدنية متخصّصة أو إجراءات قضائية مدنية في مسائل قانون الأسرة تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة؟

أنشأ القانون رقم 10 لسنة 2004 محاكم الأسرة بغية التخفيف عن كاهل الأسرة بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة عن طريق تخصيص محكمة واحدة لكافة الدعاوى المتعلقة بهذا الشأن. وتتبنى محاكم الأسرة هياكل مستقلة، بما في ذلك مكاتب تسوية الأسرة التي تتوسط بين الزوجين كحل أول قبل اللجوء إلى التقاضي أمام المحكمة.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لأولادها؟

في عام 2023، تمّ تعديل بعض أحكام قانون الجنسية بهدف تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في هذا المجال. فأعطِيَ الحق لكل من وُلد في مصر لأب مصري أو أم مصرية بأن يطلب الحصول على الجنسية المصرية بعد جعل إقامته العادية في مصر، بعدما كان هذا الحق يقتصر على الأب فقط قبل تعديل القانون. وأُعطِيَ هذا الحق أيضاً لكل أجنبي وُلِد في مصر لأم أو أب من أصل أجنبي إذا كان أي منهما مولوداً في مصر وينتمي إلى بلد لغته عربية أو دينه الإسلام، وذلك متى طلب التجنس خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد. بالإضافة إلى ذلك، منح تعديل القانون الأولاد القصر للمرأة الأجنبية التي اكتسبت الجنسية المصرية الحق نفسه الذي يتمتّع به أولاد الرجل في اكتساب الجنسية المصرية عند توفر الشروط المطلوبة.

هل للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في منح جنسيتها لزوجها الأجنبي؟

في حين توضح المادة 7 من قانون الجنسية الشروط الواجب توفرها لتكتسب المرأة الأجنبية المتزوجة من رجل مصري الجنسية المصرية، بيد أنه لا يتوفر في قانون الجنسية وتعديلاته ما ينص على حق الرجل الأجنبي المتزوج من مصرية في الحصول على الجنسية المصرية.

الصحة والحقوق الجنسية والانجابية

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية الصحية للأمهات، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

يؤكد دستور مصر لسنة 2019 في المادة 18 منه على الحق الشامل في الرعاية الصحية، إلا أنه لا يخصص أي مادة تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية. وتوفر كل من الاستراتيجية القومية للسكان 2015-2030 والاستراتيجية القومية للأمومة والطفولة 2017-2020 الأطر المرجعية المتعلقة بالصحة الإنجابية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يوجد قانون يتناول هذه المسألة، ولكن وضِعت سياسة لاستخدام خدمات منع الحمل مع تقييد متعلق بالحالة الاجتماعية.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات المراهقات على خدمات منع الحمل الطارئة، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يوجد قانون يتناول هذه المسألة، لكن وضِعت سياسة لاستخدام خدمات منع الحمل في حالات الطوارئ.

هل الإجهاض المقصود قانونيٌ على الأقل عندما تكون حياة المرأة الحامل أو صحتها معرّضة للخطر وفي حالات الاغتصاب أو سفاح المحارم أو وجود تشوهات جنينية، وهل ألغي تجريم الإجهاض في أي حالة بالنسبة إلى المرأة الحامل ومقدمي الرعاية الصحية الذين يجرونه (عندما تُعطى الموافقة التامة)؟

الإجهاض محظور طبقاً للمواد من 260 إلى 263 من قانون العقوبات، إلا لإنقاذ حياة المرأة. وبموجب المبادئ العامة لقانون الإجراءات الجنائية، يجوز الإجهاض لإنقاذ حياة المرأة الحامل في حالة الضرورة.

بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض، هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الرعاية ما بعد الإجهاض، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

لا يوجد قانون ولا استراتيجية بهذا الصدد. وتشير إرشادات الممارسة للأطباء إلى رعاية ما بعد الإجهاض بينما تنص على أن الإجهاض غير قانوني. ولا تتعلق هذه الوثيقة إلا بالإدارة الطبية لرعاية ما بعد الإجهاض.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) أو سياسات وطنية تلزم بإدراج التثقيف الشامل في مجال الصحة الجنسية في المناهج الدراسية الوطنية؟

وضعت مصر استراتيجية للصحة الإنجابية وسعت إلى دمجها في المناهج التعليمية لكنها لا تنفذ على نطاق واسع في البلد.

هل هناك قانون (قوانين) أو لائحة (لوائح) تكفل حصول جميع النساء والفتيات على الفحص والمشورة الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، بصرف النظر عن الوضع العائلي وبدون إذن من طرف ثالث؟

في عام 2015، اعتمدت مصر توصيات منظمة الصحة العالمية التوجيهية بشأن خدمات اختبار فيروس نقص المناعة البشرية. ولا ينتهج البلد سياسة وطنية بشأن الاختبار الذاتي لفيروس نقص المناعة البشرية، غير أن البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز يتيح العلاج بأدوية مضادة للفيروس مجاناً لجميع المصابين، وفقاً للدليل الوطني للرعاية والعلاج.

هل يجرّم القانون العلاقات الجنسية بالتراضي بين شخصين من جنس واحد؟

لا يجرّم قانون العقوبات العلاقات بين شخصين من الجنس نفسه.